

GOV/2012/42

٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧(هـ) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2012/34)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١- في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية (سوريا) (الوثيقة GOV/2011/30). ويغطّي هذا التقرير التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- معلومات أساسية

٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنّ الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في موقع دير الزور بسوريا، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً لم يكن مُشغلاً بعد ولم يتم إدخال أي مواد نووية فيه. وتضمّنت المعلومات التي قدّمت إلى الوكالة لاحقاً مزاعم إضافية تُفيد بأنّ المفاعل المذكور كان مفاعلاً مبرّداً بالغاز ومهدّداً بالغرافيت، وأنّه لم يكن مصمماً لإنتاج الكهرباء، وأنّ تشييده تم بمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنّ ثلاثة أماكن أخرى في سوريا كانت مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور. وقبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق كبير في الموقع المذكور أزيلت أو أُحجبت بقايا المبنى المدمر^١ وقد تمسكت سوريا، منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالقول إن المبنى المدمر كان منشأة عسكرية غير نووية وإنه لم يكن لديها أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^٢.

١ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR.1206، والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

٢ الفقرة ١ من الوثيقة GOV/2008/60؛ والفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36.

٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، زارت الوكالة موقع دير الزور وطلبت تزويدها بوثائق داعمة بشأن الاستخدام الماضي والحاضر للمباني الكائنة في موقع دير الزور وفي الأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها كانت مرتبطة وظيفياً بالموقع المذكور. ومنذ تلك الزيارة، لم تتعاون سوريا بشكل جوهري مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة موقع دير الزور أو الأماكن الثلاثة الأخرى.

٤- وأدرج المدير العام في تقريره المؤرخ أيار/مايو ٢٠١١ المقدم إلى مجلس المحافظين تقييم الوكالة الذي يفيد، استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة للوكالة وإلى تقييمها التقني لتلك المعلومات، أنه من المرجح جداً أنّ المبنى الذي دُمّر في موقع دير الزور كان مفاعلاً نووياً وكان ينبغي الإعلان عنه للوكالة. وفيما يتعلق بالأماكن الثلاثة الأخرى، فإن الوكالة لم تكن قادرة على تقديم تقييم بشأن طبيعتها أو حالتها التشغيلية.

باء- التطورات

٥- في رسالة موجّهة إلى الوكالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، أبدت سوريا استعدادها للتعاون الكامل مع الوكالة لتسوية المسائل المتعلقة بموقع دير الزور. وبعد عدد من الاجتماعات مع الوكالة، أبدت سوريا استعدادها لعقد اجتماع آخر مع الوكالة من أجل "الاتفاق على خطة عمل لتسوية المسائل العالقة بشأن موقع دير الزور".

٦- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتمد مجلس المحافظين بالتصويت القرار GOV/2011/41، الذي رأى فيه جملة أمور، منها أن قيام سوريا على نحو غير معلن ببناء مفاعل نووي في دير الزور وعدم تقديمها معلومات عن تصميم هذا المرفق يشكّل عدم امتثال سوريا لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار، وذلك في سياق الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من نظام الوكالة الأساسي. ودعا مجلس المحافظين سوريا إلى أن تعالج على الفور عدم امتثالها وتزوّد الوكالة بتقارير محدّثة بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها وتتيح الوصول إلى جميع المعلومات والمواقع والمواد والأشخاص على النحو اللازم للوكالة من أجل التحقق من هذه التقارير وتسوية جميع المسائل العالقة، لكي تتمكن الوكالة من تقديم التأكيدات اللازمة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية حصراً للبرنامج النووي السوري. وقرّر المجلس أيضاً، كما تنص على ذلك الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي، أن يُقدّم تقريراً من خلال المدير العام حول عدم امتثال سوريا لاتفاق الضمانات المعقود معها إلى جميع الأعضاء في الوكالة وإلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وطلب مجلس المحافظين من المدير العام أن يواصل جهوده الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي عقده الوكالة مع سوريا وأن يحيط علماً مجلس المحافظين ومجلس الأمن بأي تطورات مهمة، حسب الاقتضاء، وقرّر أن يواصل النظر في هذه المسألة.

٧- وخلال اجتماع عُقد مع الوكالة في دمشق يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعلنت سوريا عن استعدادها للسماح للوكالة بالوصول إلى موقع دير الزور مرة أخرى، بشروط معيّنة. وذكرت سوريا كذلك أن المبنى المدّمّر في موقع دير الزور هو منشأة غير نووية تتعلق بالصواريخ، لذلك فإن الأماكن الثلاثة الأخرى التي اعتبرت الوكالة أنها أماكن حاسمة لتسوية المسائل العالقة فيما يخص أغراض موقع دير الزور هي أماكن لا صلة لها بالمناقشات. وبناء على ذلك، فإن سوريا غير مستعدة لمناقشة الأماكن الثلاثة الأخرى مع الوكالة. وخلال الاجتماع، عرضت سوريا اقتراحاً بشأن الإجراءات الممكنة في المستقبل ركّز فقط على موقع دير الزور. وأقرّ فريق الوكالة الاقتراح ولكنه أوضح أنه سيحتاج إلى مزيد من الاستعراض والتأييد.

٨- وبعد إجراء استعراض دقيق، خلصت الوكالة إلى أن الاقتراح الذي نوقش خلال الاجتماع هو اقتراح غير مقبول نظراً للشروط التي فرضتها سوريا على أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة وعدم استعداد سوريا لمناقشة الأماكن المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه. واقترحت الوكالة لاحقاً على سوريا أن تجري مناقشات إضافية. وفي رسالة إلى الوكالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، ذكرت سوريا أنها ستقدم رداً مفصلاً في وقت لاحق، نظراً للوضع الأمني الصعب السائد في البلد. وأحاطت الوكالة علماً برسالة سوريا وكررت طلبها إلى سوريا بإجراء مناقشات إضافية لمعالجة جميع المسائل العالقة.

جيم- قضايا أخرى

- ٩- كما دُكر سابقاً، وفيما يتعلق بمصدر جسيمات اليورانيوم البشري المنشأ التي وُجدت في المفاعل النيوتروني المصغّر، خلصت الوكالة إلى أن تصريحات سوريا لا تتناقض مع نتائج الوكالة.^٣
- ١٠- وكجزء من التنفيذ الروتيني ل ضمانات الوكالة، أجريت عملية تحقق من الرصيد المادي في المفاعل النيوتروني المصغّر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- ١١- وتواصلت الوكالة رصد المفاعل النيوتروني المصغّر، ومنطقة خزن ركازة اليورانيوم في المحطة التجريبية لحمض الفوسفوريك الكائنة بحمص، وغيرها من الأماكن المعنية بضمانات الوكالة.

دال- الاستنتاج

- ١٢- منذ تقرير المدير العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، لم تتلق الوكالة أي معلومات جديدة من سوريا أو من الدول الأعضاء الأخرى من شأنها أن تؤثر في تقييم الوكالة لطبيعة المبنى المدمّر في موقع دير الزور. وفيما يتعلق بالأماكن الثلاثة الأخرى، فإن الوكالة ما زالت غير قادرة على تقديم أي تقييم بشأن طبيعتها أو حالتها التشغيلية.
- ١٣- ويحثّ المدير العام سوريا على التعاون بالكامل مع الوكالة فيما يخص المسائل العالقة المتصلة بموقع دير الزور والأماكن الأخرى.